الاستعمار البريطاني
وملف الإدارة المدنيّة والاقتصاديّة للعراق ١٩١٤- ١٩١٨

د. حسن موات حسين[١]

الملخّص

شكّلت السياسة الإداريّة والاقتصاديّة للاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٤ - ١٩١٨) مرحلةً مفصليّةً في تاريخ البلاد، إذ لم تقتصر على الجانب العسكري والسياسي، بل امتدت لتغور بعمق في بنية الاقتصاد العراقي وأنماط الإدارة المدنيّة، فمع تمكّن القوات البريطانية من دخول البصرة، ثم امتداد نفوذها لمناطق العراق المختلفة فرضت سلطة الاحتلال البريطاني نظامًا ماليًّا واقتصاديًّا يعكس مصالحها الاستعمارية، متجاهلةً في كثيرٍ من الأحيان متطلبات العراقيين واحتياجاتهم الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار البريطاني، الإدارة الاقتصاديّة، الضرائب، الصحة، تفويض الأرض، العمل (السخرة).

---

١. متخصص في التاريخ المعاصر / جامعة ميسان - العراق.

المبحث الأول: الإدارة الماليّة والاقتصاديّة

أولًا: الضرائب

تعدّ السياسة المالية من أهمّ أركان الإدارة المدنيّة التي أسّستها سلطات الاحتلال البريطاني في العراق، وبسبب ضرورة توفير ما تحتاج إليه قوات الاحتلال لسدّ نفقاتها الحربية الضخمة، وتأمين مصاريف الدائرة السياسية ورواتب موظفيها، أنشأت دائرة الواردات؛ حتى تستفيد منها لتتمكّن من السيطرة على اقتصاد البلاد وخيراته الوفيرة وتنظيم عملية استغلالها[١].

لذلك عُهد بإدارتها وتنظيمها في كانون الثاني ١٩١٥ إلى هنري دوبس (HenryDobbs)[٢]، ومواطنه ريد بولاد (ReidBulad) مساعدًا، إضافة إلى ثلاثة موظفين هنود، كما أبقى هنري دوبس (HenryDobbs) على شركة (مكنزي) لتولّيها جباية واردات الجمارك البحرية[٣]. وبعد توسّع السيطرة البريطانية على الأراضي العراقية، أُضيفت مهامٌ أخرى إلى هنري دوبس (Henry Dobbs)، شملت إدارة شؤون الأوقاف والطابو والأراضي الأميرية، والدين العثماني، فضلًا عن المؤسسات التربويّة والدوائر البلديّة[٤].

واجه هنري دوبس (HenryDobbs) في تنظيم الإدارة الماليّة صعوباتٍ عدة،

---

١. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١١، ص ٢٥.

٢. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص ٨٧.

٣. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص٣١.

٤. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص ٨٨.

تمثّلت بضيق الوقت اللازم[١]، وجمع الواردات وإدارتها بموجب الأصول العثمانية من دون سوء تصرف، فضلًا عن تداخل القضايا بعضها ببعض، كقضايا التزام الأرض، وجباية الواردات، وإدارة الأوقاف التي كانت تعاني التعقيد والغرابة، فكان يجب دراستها وحلها، إضافةً إلى مسؤوليات أعمال أخرى كأعمال الجمارك، والسيطرة على الشركات التجارية المعادية للاحتلال البريطاني، والديون العمومية وأعمال المصارف، يُضاف إليها مشكلةٌ رئيسةٌ تتمثّل بالسجلات الرسميّة التي كانت تستخدمها إدارة الاحتلال العثماني؛ إذ كانت تكتب بطريقةٍ قديمة الطراز، إنْ وجدت غير تالفة، إذ أغلب هذه السجلات أتلفت قبل الانسحاب العثماني من مدينة البصرة[٢].

لذا التجأ هنري دوبس(HenryDobbs) إلى تعيين بعض العراقيين الذين كانوا يمثّلون صغار الموظفين في الإدارة العثمانية، وحاول الاستفادة منهم، خاصة في قراءة السجلات العثمانية وتحويلها إلى اللغة العربية، وكان من حسن حظّ سلطات الاحتلال أنّها عثرت على عددٍ من سجلات إدارة الاحتلال العثماني، لا سيّما التي تخصّ الطابو التي كان لها أهميةٌ كبيرةٌ في معرفة الملّاكين [٣].

ولعدم إمكانيّة إيجاد نظامٍ للواردات على غرار النظام المالي البريطاني بصورةٍ عاجلة ـــ إذ إنّه يتطلّب ذلك موظّفي واردات أكفاء، وحلّ مشكلة الزراعة الأساسيّة بتحديد حقوق الفلاحين والملتزمين والملاكين[٤] ـــ عكف هنري دوبس

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٥٢.

٢. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ١\١٥٤؛ فيليب ويلارد إيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٥٥.

٣. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ١٩.

٤. فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٨٢.

(HenryDobbs) على دراسةٍ معمّقةٍ لنظام الواردات العثماني في مناطق البصرة كافة، فوجده نظامًا (معقولًا ومتسامحًا) ولا يوجد ما يحول من دون استخدامه مجددًا من قبل البريطانيين؛ لأنّ العلّة على حد وصفه ليست في النظام، وإنّما في موظفي الإدارة الذين يتّصفون بالتراخي واللامبالاة؛ لذلك أقرّ استمرار العمل في نظام واردات سلطات الاحتلال العثماني[١].

بدأت دائرة الواردات عملها بالجمارك، بعد أنْ أَوْكَلَت عملها لضابط محصلة الجمارك الهندية (واتكنس)، ولم تفرض الضرائب على الأراضي الزراعية التي تُعدّ الأهمّ والأضخم في الواردات؛ لكيلا تصطدم بالعشائر الرافضة للضرائب على أراضيها الزراعية، خاصة أنّ هذه العشائر خاضت عدة معارك مع الاحتلال العثماني من أجل هذا السبب[٢]، وإلى هذا المعنى يشير الميجر دكسون بقولهِ: «إنّ واقع عدم دفع أيّ وارداتٍ عن الرز أو التمور أو الحنطة للأتراك لسنواتٍ كثيرة، قد كان له أثره لا سيّما بين الجيل الفتي من أفراد العشائر الذين أصبحوا بالنتيجة متعجرفين، مغرورين، متغطرسين، وأنّ حججهم منطقية وتجري على النحو التالي، إنّ عبارة (لا حكومة) تعني إنّنا نحتفظ بحاصلاتٍ أو نقودٍ يمكن أنْ تُؤخذ منّا في غير هذه الحالة على شكل واردات، وإنّنا نحتفظ بأرض أخرجنا منها مالكيها (الشرعيين)؛ ولذلك لسنا مضطرّين إلى دفع الملّاكية لأحد، وأصبحنا

١. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص ٣١؛ سكران، عبد ربه، عشائر البصرة والإدارة العسكرية البريطانية أثناء الاحتلال عامي ١٩١٦ - ١٩١٨، ص٣٢١.

٢. فيليب ويلارد إيرلاند،، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٥٥؛ الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٦١؛ الجيلاوي، إيناس حمزة، ص١٩٨.

نملك الأرز وأراضي جيدةً مقابل لا شيء، وإنّنا أحياء ومستعدّون للدفاع عن أنفسنا بقوة سواعدنا...»[١].

فضلًا عن الأضرار الكبيرة التي حلّت بالأراضي الزراعيّة، نتيجة العمليّات العسكريّة، وترك الفلّاحين لأراضيهم، وإجبارهم على العمل في معسكرات الاحتلال أو الاشتراك في القتال، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض إنتاج الأراضي الزراعيّة بشكلٍ كبير، مع حاجة سلطات الاحتلال الماسّة إلى الناتج الزراعي من أجل توفير الحبوب لقواتها وكونها موردًا اقتصاديًّا مهمًا [٢].

بدأت سلطات الاحتلال البريطاني بفرض الضرائب بالتدرّج وبطرقٍ مختلفةٍ على السكّان، واشترطت على الضبّاط السياسيين أنْ يكونوا مرنين في جمع الضرائب حتى يكسبوا ودّ العشائر ولا تعارضهم. وكانت طرق جمع الضرائب تختلف من منطقةٍ إلى أخرى، ففي منطقة العمارة أقطعت الواردات بالالتزام للشيوخ الكبار، بشرط أنْ يكونوا موالين لسلطة الاحتلال، كما اقتُرحت تخفيضات بلغت نصف المبالغ المقرّرة في عهد الاحتلال العثماني، وأُلغيت في الوقت نفسه الديون المتراكمة للدولة التي كانت بذمّة الشيوخ الملتزمين عن السنوات السابقة[٣].

أمّا في المنتفق، فقد بدأت سلطات الاحتلال البريطاني بفرض الضرائب

---

١. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير ، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٦١.

٢. نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية و الأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١١، ص ٢٦.

٣. فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٥٦؛ عبد ربه سكران، عشائر البصرة والإدارة العسكرية البريطانية أثناء الاحتلال عامي ١٩١٦ - ١٩١٨، ص٣٢١.

بالتدرّج، حتى لا يعارض أبناء العشائر تلك الإجراءات، فقد فُرضت أول الأمر ضرائب رمزية على النخيل، من دون أنْ تُفرض على الأراضي الزراعية؛ ممّا ضمن عدم معارضة الأهالي لتلك الإجراءات، وفي نيسان ١٩١٨ تمت جباية الضرائب على المحاصيل الشتوية لأوّل مرة، وقد أنيطت جباية الضرائب بشيوخ العشائر الذين تم تعيينهم لإدراة لمناطقهم[١].

وبعد أنْ سيطرت القوات البريطانية على العراق ازدادت الضرائب وتنوّعت أشكالها، منها ضريبة الأراضي الزراعيّة، وضريبة صيد الأسماك والطيور، وضريبة الزواج، وضريبة الملح، وضرائب الحاجات الاستهلاكية، وغيرها من الضرائب التي بلغ عددها العشرة تقريبًا[٢]. فضلًا عن ضريبة الدفن التي تأخذ على كلّ من يُدفن في مقبرة وادي السلام في النجف أو في مرقد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وعلى أنْ لا يقلّ عمر المتوفّي ثلاث سنوات؛ إذ وصل إيرادها عام ١٩١٨ إلى (٤٨،٠٠٠) روبية، إضافة إلى ضريبة (الكرنتينية) الحَجْر الصحي التي وصل مردودها عام ١٩١٨ إلى (٥٣،٠٠٠) روبية[٣].

كما تفنّنت سلطات الاحتلال بتنوّع الضرائب؛ إذ فرضت التبرعات التي كانت شبه إجبارية، وكانت تجمع بأسماء مختلفة؛ منها تبرعات للصليب الأحمر، إذ وُجهت الدعوات لرؤساء العشائر لهذا الغرض، وعدّت السلطات البريطانية

---

١. الحسيناوي، إيناس جبار، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير ، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٦٢؛ العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١١٢.

٢. العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ١٦٨؛ الساعدي، محمد حسين زبون، ص ٤٢.

٣. البياتي، فلاح محمد خضير، أساليب السياسة البريطانية في العراق ١٩١٧ - ١٩٢٠، ص ١٥ - ١٦.

امتثالهم لهذا الأمر دليلًا على إخلاصهم لسلطات الاحتلال البريطاني[١].

وإلى جانب عددٍ كبيرٍ من الضرائب، تميّزت سلطات الاحتلال البريطاني بالدقة في جمع الضرائب من سابقتها سلطات الاحتلال العثماني، إذ نجحت باستخدام العراقيين في دائرة الواردات؛ لمعرفتهم بالعشائر وحدود مقاطعاتها، ونوعية المحاصيل الزراعية في كلّ منطقة، ولعملهم السابق في الإدارة العثمانية[٢]، كما تمّ تنفيذ جمع الضرائب بصفةٍ رئيسةٍ عن طريق تعهّد الشيوخ إما بالالتزام وإمّا بالتخمين؛ ولهذه الإجراءات الدقيقة وزيادة عدد الضرائب، تمكّنت سلطات الاحتلال البريطاني من جباية ضرائب وصلت وارداتها لسنة ١٩١٨ إلى (١،٣٠١،٧٨٤) روبية، وهذا فاق ما جمعته سلطات الاحتلال العثماني عام ١٩١١؛ إذ وصل إلى (٦٩٠،٠٠٠) روبية[٣].

ويرى الباحث أنّ زيادة الواردات لسلطات الاحتلال لم تأتِ من تحسين الخدمات أو تطوير الزراعة للمناطق العراقية، وخاصّة المناطق العشائريّة التي تحمّلت الجزء الأكبر من هذه الضرائب، وإنّما أتى من خلال دقة التنظيم، وصلابة الإجراءات المتّخذة بحقّ المخالفين، كما سهّل لهم الأمر كثيرًا تعاون بعض شيوخ العشائر الموالية لهم، والذين كُلّفوا بجمع هذه الضرائب مقابل امتيازاتٍ كبيرة، وقد كانت الأداة الفاعلة لهؤلاء الشيوخ هو قوات الشبانة العشائريّة، التي نجحت إلى حدٍّ ما في تسهيل مهمّة شيوخ العشائر.

ويبدو أنّ السياسة المالية التي اتّبعتها سلطات الاحتلال البريطاني قد نجحت

---

١. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ٢\٢٩٢.

٢. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني، ص ١١١.

٣. فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٨٢؛ العكيدي، عمار يوسف عبدالله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٢، ص ١٦٨.

إلى حدٍّ كبيرٍ في تقليل العبء المالي على الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال، وذلك بتوفيرها الأموال اللازمة لإدارة البلاد، لكنّها في الوقت نفسه انعكست سلبًا على أبناء العراق بصورة عامة وعلى أبناء العشائر بصورة خاصّة؛ إذ كانت الحاصلات الزراعية من الأراضي العشائرية هي الهدف الرئيس في الابتداء، ولكن سرعان ما صار تحصيل الإيرادات هو الاعتبار الأول الذي يعدّ معيارًا لخضوع العشائر للنظام الجديد[١]، كما شجّعت ونمّت نظام الإقطاع من خلال تسليم الأراضي لشيوخ العشائر وتفويضهم جباية الضرائب.

وفي النهاية كان موقف أبناء العشائر، متّسمًا بالرفض لسياسة الضرائب التي فرضتها عليهم جورًا سلطات الاحتلال البريطاني، إلّا أنّ أسلوب الشدّة والتنكيل، وكسب جانب الشيوخ الكبار عن طريق الأغراء أو التهديد، مكّن المحتلّين من تنفيذ سياستهم المالية، التي كان لها دور فعال في إثارة سخط الشعب العراقي وقيام ثورة العشرين الكبرى ضدّ الاحتلال البريطاني.

ثانيًا: تفويض الأرض

من أهمّ مقومات المواطنة والحياة الرغيدة، أنْ يمتلك المواطن أرضًا يعيش عليها أو يقتات منها؛ ليشعر بالأمان في البلد الذي يعيش عليه، ويشعر بأنّه جزءٌ منه، بيد أنّ أغلب العراقيين، ومنهم أهل الجنوب كانوا مسلوبي هذا الحقّ الشرعي؛ إذ كانت سلطات الاحتلال العثمانية قد صادرت أراضي العراق ووضعتها تحت تصرّفها على أنّها المالك الشرعي لها، وغدا أهل العراق أبناء الوطن يعيشون في أرضٍ مستأجرةٍ من أناسٍ لا يملكونها وهم المحتلّون العثمانيون.

---

١. العكيدي، عمار يوسف عبدالله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٢، ص ١٧٠.

وعلى الرغم من محاولة الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢) تمليك الأرض لأهلها ومستحقيها، التي كانت في الواقع محاولة لتطبيق قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ على العراق، من أجل الحدّ من سلطة زعماء العشائر الذين كانوا شبه مستقلّين، إلّا أنّها لم تأتِ بالنتائج المطلوبة، فضلًا عن أنّ العثمانيين حاولوا الاستفادة من مبدأ الملكية الحكومية للأرض لغرض تعيين الشيوخ الموالين كمستأجرين، ومن جهة أخرى عملوا على حجب هذا الامتياز عن أيّ عشيرةٍ أو شيخ معارضٍ لسلطتهم[١].

وعندما حلّ الاحتلال البريطاني في العراق، كانت مشكلة الأراضي الزراعية قائمة؛ لذا اتّبع المحتلّون الجدد سياسة سلفهم العثمانيين باستغلال هذا الأسلوب مع عشائر العراق، وخاصة الجنوب؛ إذ استخدمت هذه السياسة بوصفها سلاحًا قويًا تجاه العشائر، وذلك من أجل التحكّم بهم وإجبارهم على الخضوع لسلطاتها؛ إذ عملت إدارة الاحتلال على إعطاء الأراضي للموالين لها، وتساهلت بإعفاء الشيوخ الملتزمين من الضرائب وإلغاء ما تبقّى عليهم من ديون[٢]، ومنع شيوخ العشائر المعادية لسلطات الاحتلال، بل سلبهم حقهم الشرعي في العيش على الأرض التي وُجدوا عليها وإخراجهم منها بالقوة[٣].

اختلفت سياسة الاحتلال البريطاني من منطقةٍ إلى أخرى، وذلك وفقًا لمحدّداتٍ فرضتها عائدية الأرض، ففي مقاطعة العمارة، حيث أغلب أراضيها عائدة إلى الدولة، قد رفع هنري دوبس (Henry Dobbs) بعد شهر من احتلالها

١. العكيدي، عمار يوسف عبدالله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٢، ص١٦٠.

٢. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني، ص ١٧٢.

٣. العطية، غسان، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ص ٣١١.

ودراسته لأوضاعها تقريرًا جاء فيه: «إنّ غالبية الأراضي والمياه من الناحية التقنية تحت تصرف الحكومة. وسنواجه مشكلة فيما لو أنهيت العقود في وقت أبكر؛ لأنّ نظام التلزيم الثانوي الواسع، والمعقّد سوف يفسد[١]».

وفي هذا التقرير إشارةٌ واضحةٌ إلى ضرورة استمرار النظام العثماني السابق في توزيع الأراضي على العشائر بطريقة الالتزام، وهنا استغلّ المحتلّون عامل الأرض في الضغط على العشائر، إذ أُشترط في منح الالتزام لشيوخ العشائر ولاؤهم لسلطات الاحتلال، وعدم معارضة مصالحهم في البلاد[٢]، وذلك كما حصل مع الشيخ زبون الياسر، أحد شيوخ البو محمد، الذي كان يزرع إحدى المقاطعات في قضاء قلعة صالح في لواء العمارة، وبسبب موقفه المعادي للاحتلال طرد منها في عام ١٩١٦، كما حرموا شيخ عشيرة البو درّاج محمد الحطاب عام ١٩١٥ من مقاطعته، بسبب رفض الشيخ محمد الحطّاب لوجود قوات الاحتلال البريطاني[٣]، كما انتزعوا مقاطعة الشيخ غضبان البنية الذي كان رافضًا للاحتلال لبريطاني، وللسبب نفسه أُنتزعت مقاطعتا شيخي السودان فنجان السعد ومحمد السعد وتم منحهما إلى غيرهما[٤].

ويمكن أنْ نبيّن أنّ حرمان الشيخ من التزام مقاطعته لا يعني حرمانه وحده فقط، وإنّما يعني حرمان عشيرته من التواجد على هذه الأرض المحدّدة، وفي

١. نقلًا عن: السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني١٩٠٨-١٩١٨، ص ٣٨٧.

٢. محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٠، ص ٢٣٧.

٣. الطاهر، عبد الجليل، العشائر العراقية، ص ٣٠٩؛ العطية، غسان، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ص ٣١١.

٤. محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٠ ٠ ص ٢٣٧.

بعض الأحيان تهجيرهم منها، لكي تسكن فيها عشيرة الملتزم الجديد؛ وبذلك تكون مئات العوائل مهدّدةً بالمجاعة، إذ كانت الزراعة مصدر عيشهم الرئيس، فضلًا عن فقدانهم لأرضهم التي عاشوا وترعرعوا على ظهرها، وبهذا الأسلوب كانت هذه السياسة تمثّل العصا الغليظة لسلطات الاحتلال للتنكيل بالعشائر التي تهدّد وجود قوات الاحتلال البريطاني.

أمّا في لواء المنتفق، فقد كانت الأوضاع مغايرةً لما هو موجود في العمارة، حيث إنّ عائدية الأراضي في المنتفق لم تكن للدولة جميعها، بل أغلب أراضيه استحوذ عليها آل سعدون بسندات الطابو من الدولة العثمانية مقابل مبالغ زهيده[١]، وهذا خلق مشاكل كثيرة، منها كثرة المدّعين لملكية الأرض، وعدم وضوح رسوم السندات المقدمة كإثبات لملكية الأرض، فضلًا عن صعوبة تمييز الحدود المرسومة على السندات والحدود الفعلية، إضافة إلى عدم اعتراف العشائر بملكيّة ال سعدون[٢].

لذا كانت هذه المشكلة مقلقةً لسلطات الاحتلال البريطاني، خوفًا من إثارة الاضطرابات في المنتفق، ممّا جعلها في مأزقٍ حرج، فهي لا تريد إغضاب آل سعدون لأسبابٍ عسكريّةٍ وسياسيّة، وفي الوقت نفسه لا تستطيع تأييد حقوقهم القانونية بقوة السلاح ضدّ مستأجري أراضيهم من أبناء العشائر للأسباب نفسها، بل عملت على استمالتهم إلى جانبها؛ فضلًا عن توجيهات القيادة الحربية بعدم التورّط في أيّ قضيّةٍ تثير المتاعب وتؤثّر سلبًا على الهدف الرئيس للقوات

١. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني، ص ١٧٣.
٢. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٦٦.

البريطانيّة، وهو دحر الجيش العثماني[١].

وعلى هذا الأساس، اتّبعت سلطات الاحتلال إجراءاتٍ توفيقيّةً بين الطرفين المتنازعين بصورةٍ مؤقتة، إذ حظر على المحاكم النظر في أيّ قضيّةٍ تتعلّق بتقرير ملكيّة الأرض الزراعية، وتعيين مخصّصات مالية لبعض ملّاكي الأراضي بدلًا من واردات أراضيهم انتظارًا للتسوية النهائيّة، وتحصيل الرسوم من المستأجرين على أساس مساحة الأرض المثبتة في السند، وليس على المساحة الواقعة ضمن الحدود فعلًا، ويبدو أنّ هذه الإجراءات نجحت في تهدئة الخواطر، ولم تقم معظم العشائر باضطراباتٍ على سلطات الاحتلال بسبب الأراضي الزراعية[٢].

وعلى الرغم من نجاح هذه الإجراءات الوقتية، إلّا أنّها لم تضع حدًّا نهائيًّا للمشكلة؛ لذلك أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني بيانَ (الأراضي الأميريّة المتنازع عليها)، وذلك في ١٨ كانون الأول ١٩١٨، وقد جاء فيه [٣]:

كلّ شخصٍ يملك مستمسكًا يخوّله التصرّف بأرضٍ وصادرًا من الحكومة العثمانية، يعدّ مستأجرًا لأراضي الطابو.

مستأجرو الطابو أو من يدعي حقّ التملّك على أرضٍ معينةٍ من الذين شملهم هذا البيان، فعليهم أنْ يقّدموا طلبًا للحاكم السياسي لوقف الإجراءات الخاصة التي تجري في مناطقهم، وذلك بعد أن تُسمع هذه الادّعاءات من قبل

---

١. السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني١٩٠٨-١٩١٨، ص ٣٨٨.

٢. عبد ربه سكران، عشائر البصرة والإدارة العسكرية البريطانية أثناء الاحتلال عامي ١٩١٦ - ١٩١٨، ص٣٢٠-٣٢١.

٣. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٦٧.

الحاكم السياسي أو من ينوب عنه، ويُرفض أيّ ادّعاءٍ يُحدث خلافاتٍ تؤدّي إلى تهديد الأمن العام أو سلامة جيش الاحتلال وراحته.

منح الحاكم السياسي أو من ينوب عنه، أنْ يحدّد صاحب الحقّ في الأرض، بعد أنْ يحدّد الإيجار والشروط، وإنْ لم يجد للأرض أصحابًا، فله الحقّ في أنْ يؤجّرها إلى الشخص المناسب، كما يحقّ له تقدير حصّة الحاصلات التي تُعطى للفلّاح والمستأجرين في أراضي الطابو، وله الحقّ أيضًا في تحديد الضرائب التي تستحقها سلطات الاحتلال[١].

لذلك استغلّ المحتلّون هذا المشكلة في تفويض الأرض وتحديد عائديتها وقدر الأموال التي تُفرض عليها؛ إذ حرموا الشيوخ المعارضين لسلطات الاحتلال من حقّهم ومنحوها للذين أظهروا الولاء لسلطات الاحتلال، وبموجب هذه السياسة انتقلت مساحاتٌ شاسعةٌ من الأراضي الزراعيّة إلى أيدي الشيوخ الموالين لهم.

ثالثًا: العمل (السخرة)

بدخول القوات البريطانية المحتلة للعراق، كان الاحتلال بأمسّ الحاجة إلى عملٍ مدني يسند العمل العسكري؛ إذ برزت الحاجة إلى الأيادي العاملة من السكان المحلّيين من أجل تنفيذ فتح الطرق البرية والنهرية لغرض نقل معداتها العسكريّة، وتزويد جيشها بالموادّ الغذائية والحربية[٢]؛ لذلك أنشأت

١. عادل علي عبيد، من أحداث عامي ١٩١٨ - ١٩١٩، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٣١-٢٣٢؛ الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٦٧.

٢. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٧٠.

دائرة الأشغال ضمن الدائرة المدنيّة التي أسّست في البصرة، وتولّى إدارتها القائد هاملتون (Hamilton)، وانحصرت مهامها بالإشراف على إدارة ميناء البصرة، والري، ووسائل النقل النهري والبري[١].

ولمّا كانت تحتاج إلى كلّ جندي في ساحات القتال، فضلًا عن قلّة قواتها بالنسبة لجبهات القتال الواسعة، اعتمدت سلطات الاحتلال على العمّال المحلّيين رغم ما في ذلك من خطورة، قد تهدّد جيش الاحتلال[٢]. ولتسهيل المهمّة التجأت إلى تطبيق السياسة التي كانت تتبعها سلطات الاحتلال العثماني عند حاجتها لقوى العمل، المتمثّلة بالطلب إلى شيوخ العشائر بتجهيز العمّال اللازمين من أبناء العشائر عند الحاجة، وفعلًا نجحت هذه السياسة، فقد لجأت سلطات الاحتلال البريطاني إلى أعمال السخرة بعد احتلالها البصرة بسبب حاجتها الشديدة للعمال من أجل شقّ الطرق وتعبيدها، وبناء الجسور، وإنشاء المعسكرات، فحشرت عشرات الألوف من الفلّاحين لهذا الغرض[٣]، كما حقّق الشيوخ المتعاونون مع جيش الاحتلال جميع طلباتهم بخصوص توفير الأعداد اللازمة من العمال في مشاريع الاحتلال؛ إذ جهّز بعض شيوخ القرنة من سكّان مناطقهم ما يقارب من ٢٠٠٠ -٣٠٠٠ عاملٍ من أبناء العشائر، للعمل في السكك الحديدية على نهر دجلة خلال عام ١٩١٧ [٤].

أمّا العمارة فلم يختلف وضع الفلّاحين فيها عن أبناء العشائر؛ إذ دفع بعض

---

١. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص٩٠.

٢. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٦٣.

٣. العكيدي، عمار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٢، ص١٧٧.

٤. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص ١٦٧.

شيوخ العشائر، مئات الفلاحين للعمل في المشاريع المختلفة، إذ تولّت دائرة الأشغال التي تأسّست في العمارة بعد احتلالها، مهمّة الإشراف على هؤلاء الفلاحين (العمال) من خلال عملهم في إنشاء الطرق بين قلعة صالح والعمارة وعلي الغربي، وتشديد القناطر على القنوات والأنهر[١].

كما أسّست دائرة الأشغال في المنتفق؛ إذ قدّم لها بعض شيوخ سوق الشيوخ ٤٠٠٠ عاملٍ من أبناء العشائر، للعمل في كري بحيرة الحمّار، وبناء السدود لدرء خطر الفيضانات[٢]، كما كان يحصل المحتلّون على العمّال من الناصرية[٣].

ومن الجدير ذكره أنّ سلطات الاحتلال استخدمت طرقًا عديدةً من أجل جلب أبناء العشائر للعمل في مشاريعهم المختلفة، منها الاستعانة بشيوخ العشائر المتعاونين معهم، أو من خلال المقاولين، أو استخدام القوة لإجبارهم على ترك مزارعهم تحت تهديد السلاح[٤]، أو دفع الأجور التي كانت تتراوح بين ١١ - ١٣ آنة يوميًا للرجال، وحوالي ٨ آنات للنساء والأطفال[٥]، كما لجأت سلطات الاحتلال إلى استغلال الأعراف والتقاليد القبلية بنحوٍ مخطّطٍ له ولمصلحتها لنخوة أبناء العشائر للحصول على العمل المجاني، إضافة إلى أنّ بعض الشيوخ

١. العكيدي، عمار يوسف عبدالله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٢، ص ١٧٦.

٢. العطية، غسان، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ص ٣١٧؛ الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٧٤.

٣. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص ١٦٨.

٤. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٦٣؛ العكيدي، عمار يوسف عبدالله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٢، ص ١٧٦؛ الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٧٤.

٥. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص ١٦٨.

سخّروا الفلّاحين للقيام بأعمال الحفر وبناء السدود مجانًا، لقاء حصول الشيخ على تخفيضٍ في حصّة السلطات الحكوميّة على الواردات[١].

وقد بلغ عدد الذين اُستُخدموا في أعمال السخرة حوالي ٩٠،٠٠٠ فلاح، فقد كانوا يستخدمون في أعمال أغلبها أعمال شاقّة مثل شقّ الطرق وكري الأنهار. وقد كانت أوضاعهم مزرية؛ إذ يعيشون ظروفًا صحيّةً صعبة، وغالبًا ما تنتشر بينهم الأمراض التي تقتل العديد منهم، وكثيرًا ما يُفصلون عن ذويهم ويبتعدون عن بيوتهم ومزارعهم لفتراتٍ طويلة، فضلًا عن سوء التغذية الذي أدّى كثيرًا إلى عجز الفلاحين عن العمل[٢].

ويمكن أنْ نقول إنّ الشعب العراقي، لا سيّما طاقاته الشابة، تعرّضت إلى أقصى حدٍّ من الاستغلال البشع، من قبل قوات الاحتلال ومن الشيوخ المتعاونين معهم الذين فضلوا الإثراء على تجويع وقتل أبناء عشائرهم في الأعمال الشاقة، إذ فَقَد كثيرٌ من أبناء العشائر مصدر عيشهم (الزراعة) بعد أنْ هجروها غصبًا، ومنهم رحل للعمل لفتراتٍ طويلةٍ من دون أنْ يترك خلفه من يعيل عائلته، ممّا أدّى إلى آثارٍ سلبيةٍ على بعض العوائل الفلّاحية التي دفعت أبناءها إلى ممارسة أعمال السخرة.

---

١. العكيدي، عمار يوسف عبدالله عويد، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ص ١٨٠.

٢. المصدر نفسه، ص ١٧٦؛ الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٧٤.

المبحث الثاني: الادارة المدنية

أولًا: الصحة

كانت الأوضاع الصحيّة في العراق عمومًا، وفي جنوب العراق خصوصًا، مترديةً جدًا، وتعاني من الإهمال التامّ خلال عهد الاحتلال العثماني، فعلى الرغم من محاولات سلطات الاحتلال العثماني للاهتمام بالجانب الصحي[١]، فإنّها كانت شبه مفقودة، وكان أغلب السكّان يعتمدون الطرق البدائية في علاج الأمراض؛ لذلك انتشرت الأمراض والأوبئة الخطيرة، مثل الطاعون[٢] والملاريا[٣] التي حصدت آلاف الأرواح من العراقيين، لا سيّما أنّ تلك الأمراض والأوبئة قد وجدت البيئة المساعدة للنمو، والمتمثّلة بالجو الحار القاسي المتبدّل في الصيف والشتاء وفي الليل والنهار، ووجود الأهوار والمستنقعات الآسنة، وشيوع الغبار والأوحال، وكثرة الديدان والحشرات والبعوض، يضاف إلى ذلك الممارسات الخاطئة التي يستخدمها الناس لعلاج تلك الأمراض والأوبئة التي زادت من خطورتها وانتشارها أحيانًا[٤].

---

١. للتفاصيل حول الحالة الصحية في العراق في العهد العثماني ينظر: لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص ٣٠٢ - ٣٢٢.

٢. الطاعون: هو من الأمراض الخطيرة، وأعراضه التي يتميز بها حمى مع التهاب الغدد اللمفاوية في الجسم، وهو مرض مخيف؛ لأنّ فترة الإصابة به حتى الوفاة تكون قصيرة، أي فترة حضانة الفايروس في جسم الإنسان تكون سريعة جدًا، وغالبًا ما يقترن اسمه بموت أعداد كبيرة من الناس. العرس، عمار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م، ص١٦٦.

٣. الملاريا: تعد الملاريا من الأمراض الخطرة الواسعة الانتشار في العراق، سببه مكروب حيواني يسمى طفيلي الملاريا، وينتقل بوساطة نوع من إناث البعوض يسمى (الإنوفيليس) تعيش على دم الإنسان، وتعدّ الملاريا أشد الأوبئة فتكًا في المناطق الريفية، وتحدث أكبر نسبة من الوفيات بسببها. المصدر نفسه، ص١٤٢.

٤. العرس، عمار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير،

وعندما اندلعت الحرب العالميّة الأولى لم يكن في العراق سوى ثلاثة مستشفيات؛ واحدة في بغداد، والثانية في الموصل، والثالثة في البصرة، سعة كلّ واحدٍ منها عشرون سريرًا، أمّا لواء المنتفق والعمارة، فيوجد فيهما مستوصفات، سعة كل منها (١٥) سريرًا، تكاد تنعدم خدماتها، كما أنّ عدد الأطباء العراقيين كان قليلًا جدًا[١]؛ لهذا لم يترك العثمانيون عند انسحابهم من العراق ما يمكن أنْ يعتمد عليه من المؤسّسات الصحيّة، غير أبنيةٍ متداعيةٍ لمستشفياتٍ عسكريّة[٢].

وبعد أنْ احتلّ الجيش البريطاني مدينة البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ اتّخذها قاعدةً عسكرية للانطلاق باتجاه جميع أراضي العراق، وقد تعرّضت هذه القوات إلى خسائر بشرية ليست بقليلة، كانت أغلبها ناتجةً عن الإصابة بالأمراض المتوطّنة أو الوافدة، لا سيّما أنّ جيش الاحتلال ساعد على ظهور هذه الأمراض؛ بسبب ما خلّفه من ازدحامٍ في مدينة البصرة؛ الأمر الذي أدّى إلى تراكم النفايات، ومياه المجاري في قنواتٍ المياه، فأدّى ذلك إلى اندثار بعضها، وتعرقلت عملية المد والجزر في النهيرات التي تسقي البساتين، فضلًا عن أنّ دخول القوات البريطانية ترافق مع حلول الشتاء الذي يتّصف بهطول الأمطار

جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م، ص١٤٠؛ السامرائي، أحمد محمود علو مهدي، أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢٠، ص ٣٤٦.

١. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٧٣؛ العرس، عمار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م، ص٦٩.

٢. الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي - ام - كريستجي) ١٩١٦ - ١٩١٧، ص٧٣٥؛ العرس، عمار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م، ص٦٩.

وانتشار الأوحال، الأمـر الذي أدّى إلى انتشار الأمراض[١] بين الناس عامّة، وبين أفراد قوات الاحتلال البريطاني خاصّة[٢].

وبما أنّ حياة الجنود البريطانيين كانت مهددةً بالأمراض التي يرتبط بعضها بنظافة المدينة، فقد اهتمّت الإدارة المدنيّة بشؤون التنظيف والخدمات الصحيّة، كضرورة لإبقاء القوات البريطانيّة بمنأى عن الأمراض لتواصل إتمام مهمتها العسكريّة، فضلًا عن المردود الاقتصادي المتوقّع حصوله من وراء تقديم هذه الخدمات[٣].

إنّ حاجة القوات الاحتلال البريطاني الملحّة لمبانٍ صحيّةٍ في البصرة، ولعدم صلاحيتها إنْ وُجدت، دفعها إلى السيطرة على بعض مباني السكن، وترميم بعض المباني الحكومية، واتّخاذها مستشفياتٍ عسكريّة لمعالجة أفراد قواتها، منها قصر الشيخ خزعل في محلّة الرباط لاستقبال مرضى القاعدة البريطانية العسكرية، وقصر الحاج محمود النعمة المطلّ على شطّ العرب في منطقة يوسفان لمعالجة الضباط، كما استولت على أحد الدور السكنيّة في القرنة، وحوّلته إلى مستشفى بريطاني، بعد أنْ زوّدته بملاك طبي؛ إذ تمت الاستعانة بأحد الأطباء العراقيين ومساعد طبي هندي، وكان لمستشفى البعثة التبشيريّة البروتستانتيّة الأمريكيّة (مستشفى لانستك التذكاري) دورٌ في تقديم الخدمات الصحيّة لقوات

١. أدّى دخول جيش الاحتلال البريطاني مع أعدادٍ كبيرةٍ من الأجانب إلى البصرة إلى انتقال أمراض وافدة إلى العراق، مثل مرض النزلة (الإنفلونزا) الوافدة من الهند وأوربا، وانتشار أمراض التهاب السحايا والحمى بين سكّان البصرة، إذ أدّت هذه الأمراض إلى قتل أعدادٍ كبيرةٍ من الأهالي. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٤٠٤.

٢. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨، ص٥٤.

٣. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٥٦-٥٧.

الاحتلال، كما اتّخذت من بعض السفن الراسية في شطّ العرب مستشفيات مهيّأة لمعالجة أفراد قوّاتها أو نقل المرضى والجرحى منهم إلى الكويت، ومن ثم إلى الهند لمعالجتهم هناك[١].

وللارتباط الوثيق بين النظافة والأمراض، فقد اهتمّت الإدارة المدنية كثيرًا بنظافة المدينة، وبما أنّ العمل في الخدمات التنظيفيّة ليس مرغوبًا به من السكّان المحلّيين؛ ولأنّه يتطلّب جانبًا اقتصاديًا كبيرًا، فقد فضّلت سلطات الاحتلال جلب عمّالٍ من الهند ليقوموا بهذه الأعمال، وليكونوا بمنزلة عيونٍ لسلطات الاحتلال البريطاني في المدينة تراقب المواطنين، ولتكون جيشًا مدنيًا يمكن الاعتماد عليه عند الحاجة[٢].

ويعتقد الباحث أنّ عزوف الأهالي عن العمل في المشاريع الخدمية ناتجٌ عن تفضيلهم العمل الحرّ أو الزراعة، فضلًا عن احتقارهم لأعمال التنظيف، إذ يعتقد العراقيون خطأً بأنّ العمل في التنظيف، سواء في البيت أم في الشارع يعدّ من الأعمال المعيبة على الرجل.

إنّ أهمية الجانب الصحي دفع الإدارة المدنيّة إلى تشكيل دائرة الصحّة المدنيّة في البصرة في ٣٠ كانون الأول ١٩١٤ برئاسة الرائد (نورمن سكوت[٣] N.Scott)،

---

١. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٨٥؛ المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨، ص٥٧؛ الزيادي، حمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي - ام - كريستجي) ١٩١٦ - ١٩١٧، ص ٧٣٦.

٢. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨، ص٥٦.

٣. نورمن سكوت N . Scott : طبيب جراح مدني بريطاني، كان يعمل لدى الصحة الهندية، وعمل أيضًا جرّاحًا في دار المقيم البريطاني في بغداد قبل الاحتلال البريطاني لها، ويتميّز بمعرفته بلغة أهل العراق

الذي تولّى الإشراف على الخدمات الصحيّة بقسميها (البصرة والعشّار)، وجعلت لكلّ قسم ضابطًا صحّيًّا؛ إذ أصبح الطبيب المدني يشرف على أعمال التنظيف والصحة العمومية في منطقة البصرة إلى جانب إدارته لمستشفى الحميات، أما الطبيب العسكري، فيشرف على الخدمات الصحية والنظافة في قصبة العشّار[١].

ونظرًا إلى إيمان قوّات الاحتلال بالتأثير الكبير للمؤسّسات الصحّية على السكّان؛ بما يخدم مساعيهم لكسب رضى الأهالي، فقد باشرت دائرة الصحّة المدنيّة فور تشكيلها بوضع خطّة لفتح عددٍ من المستشفيات والمستوصفات بواقع مستشفى في كلّ منطقةٍ (سنجق)، ومستوصف في كلّ قضاءٍ وناحية، وقد تولّى إدارة هذه المستشفيات أطباء عسكريون بريطانيّون، فيما عهد بإدارة المستوصفات إلى مساعدي أطباء هنود، وقد اعتمدت هذه المستشفيات في تجهيزاتها الطبيّة على مخازن الجيش البريطاني المحتلّ[٢].

بدأت دائرة الصحّة المدنيّة بفتح أوّل مستوصفٍ في البصرة، بعدما حوّلت أحد الأبنية التي كانت تابعةً لحكومة الاحتلال العثماني التي كانت تستفيد منه كمحل لبيع المواد الكيميائية، وقد تم تحويله إلى مستوصفٍ في كانون الثاني ١٩١٥، مزوّدٍ كادرٍ طبّيٍ محدود، ثم حوّلته إلى مستشفى بعد أنْ وسّعته عقب تحويل دائرة الكهرباء العثمانية الملاصقة له إلى جناحٍ إضافيّ أُلحق به، وتبرّع أحد أثرياء البصرة بعشرة آلاف روبية، وبذلك تمكّنت سلطات الاحتلال من

واطلاعه على أوضاعهم. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ١٥٩\١١.

١. الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي – ام – كريستجي) ١٩١٦ – ١٩١٧، ص ٧٣٥؛ المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ص٥٦.

٢. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٣٣٩.

استحداث صالة عملياتٍ جراحيّةٍ وشراء أجهزةٍ ومعداتٍ طبيّةٍ من الهند، إذ أصبح أواخر عام ١٩١٧ يتسع لـ ١٥٠ سريرًا، وبلغ عدد مراجعيه حتى مطلع العام التالي ٢،٤٨٠ مراجعًا[١].

كما فتحت سلطات الاحتلال بين عامي ١٩١٥ - ١٩١٦ ثلاثة مستوصفات في البصرة والعشار والزبير، إذ افتتح الأول في محلة الرشدية إلى الشمال من بلدة الزبير، حيث اشتمل على ثلاث غرف تمّ تخصيصها للمرضى، وغرفة للعمليات الجراحية، وصيدلية، فضلًا عن مرافق خدمية أخرى، وعلى الرغم من صغر بنايته، إلّا أنّ خدماته كانت جيدةً نسبيًّا إذ أُجريت فيه بعض العمليّات الجراحيّة الصغرى[٢]، أمّا مستوصف العشار، فقد أُفتُتح في ١٩١٥، وذلك تحت إشراف مساعد الطبيب فرانسيس Dr.Francis، وكان يزوره الطبيب المدني في البصرة ثلاثة أيام في الأسبوع لملاحظة المرضى، كما ألحق به في العام التالي من تأسيس المستوصف غرفة لتشريح الجثث التي كان يتم العثور عليها في النهر، بدلًا من إرسالها إلى مستشفى البصرة، أمّا الأخير فقد فُتح في تموز ١٩١٥ في منطقة الزبير، إلّا أنّ قلّة المراجعين، والحاجة في مستشفى البصرة إلى خدمات المشرف الطبي المشرف عليه، جعلا الجرّاح المشرف على شؤون الصحة المدنية في البصرة يقترح إغلاقه، وبالفعل أغلق على فترات متقطعة، إلّا أنّه سرعان ما عاد إلى العمل

١. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٨٧-٣٨٩.

٢. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨، ص٥٨؛ الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي - ام - كريستجي) ١٩١٦ - ١٩١٧، ص ٧٣٧؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٣٣٥.

من جديد[١]، وقد وصل عدد المراجعين لتلك المستوصفات خلال المدة ١ نيسان ١٩١٥ إلى ٣١ كانون الأول ١٩١٧ ما يقارب ٧٩،٥٥٧ مراجعًا[٢].

ومن أجل الحدّ من ظاهرة الأمراض المعدية التي كانت تنتشر في البصرة، فقد حوّلت سلطات الاحتلال مستشفى الحميات (العزل) في منطقة دويد جنوب غرب مدينة البصرة، والذي كانت تعزل فيه المومسات المصابات بالأمراض الزهرية في العهد العثماني إلى معزل للمصابين بالأمراض المعدية أمثال الطاعون والكوليرا، كما اتّخذت من مستشفى البحرية الواقع في التنومة، محَجْرًا صحيًّا لمعالجة أفراد قوّاتها المصابين بالأمراض المعدية، بعد أن تمّت إعادة تأهيله، حيث أصبح يستوعب ألف شخصٍ تقريبًا، كما فرضت إجراءات الحَجْر الصحي على السفن الوافدة[٣].

أمّا في لواء العمارة، فقد افتتحت سلطات الاحتلال مؤسّساتٍ صحيّةً في قلعة صالح والعمارة، وفي علي الغربي[٤]، وقد كانت هذه المستوصفات عسكريةً خاصة بمعالجة أفراد جيش الاحتلال، ممّا دفع الشيخ فالح الصيهود، أحد شيوخ عشيرة البو محمد في قلعة صالح بتقديم (٤٥٠) روبية، مساهمة في إنشاء المستوصف في قلعة صالح الذي أنشئ في عام ١٩١٦، فضلًا عن تعهّده بدفع مبلغ الأدوية التي تُصرف للمستوصف؛ وكان الهدف من هذا الإجراء هو السماح لأفراد عشيرته

١. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٩٧؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٣٣٥.

٢. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨، ص٥٨.

٣. م. ن، ص٥٨- ٥٩.

٤. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٥٧.

بالمعالجة في المستوصف المذكور[١].

أمّا مستوصف العمارة، فقد أنشئ عام ١٩١٧، وكان يحتوي على عشرة أسرة، وبلغ مجموع من رقد فيه خلال فترة الاحتلال ٦٥ مريضًا تقريبًا، كما افتتحت سلطات الاحتلال البريطاني في مستوصف العمارة عيادةً خارجيّة، كانت من أكثر الأقسام تعاملًا يوميًّا مع السكّان[٢].

والجدير ذكره أنّ مستوصف قلعة صالح أنشئ قبل مستوصف العمارة، والسبب يعود إلى أغراضٍ عسكريةٍ منها تمركز القوات البريطانية في قلعة صالح، وبسبب بعد المسافة بين قلعة صالح والقرنة البالغة حوالي ٦٠ كم[٣].

أمّا لواء المنتفق، فإنّه بعد احتلال المنتفق من قبل الجيش البريطاني، تشكّلت مؤسساتٌ صحيّة هناك؛ إذ نشأت مستشفى مدني في مدينة الناصرية بعد احتلالها في ٢٥ تموز ١٩١٥، وكان يديرها جرّاح مدني، إلّا أنّ هذا المستشفى بقي عاجزًا عن استيعاب حالات المرض الشائعة التي تسببها الظروف البيئية المتردّية، وأعداد المراجعين الكبيرة التي وصل عددهم خلال عام ١٩١٨ إلى ٤٦،٢٠٠ مراجع، وعدد الراقدين ٢٧٨ مريضًا[٤]، وكان لقلّة الأطباء السبب الرئيس في التأخّر في فتح مستوصفٍ في سوق الشيوخ حتى عام ١٩١٧[٥]، وكان

١. الساعدي، محمد حسين زبون، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠، ص٤٥.

٢. العرس، عمار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م، ص ٧٢.

٣. الساعدي، محمد حسين زبون، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠، ص٤٥.

٤. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٢٦.

٥. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٥٧.

هذا المستوصف يستقبل ما يقرب من (١٤،٧٣١) مراجعًا في السنة، كما أقيمت فيه بالعام نفسه ثلاث عمليات جراحية كبرى، و٣٦٧ عملية جراحية صغرى، وقد فتح مستوصف مؤقت خارج أسوار مدينة سوق الشيوخ في عام ١٩١٨ بعد أنْ أصابها وباء الطاعون[١]؛ أمّا مدينة الشطرة وقلعة سكر، فلم تتمكّن سلطات الاحتلال بعد احتلالها من فتح مؤسسةٍ صحيّةٍ لعدم وجود الأطباء ومساعديهم أو الموظّفين الصحيين، ولحاجة الأهالي الملحّة أرسل معاون الحاكم العسكري في الشطرة شخصين من الشطرة وقلعة سكر إلى الناصرية لغرض تدريبهما على عملية اللقاح، كما طلب أيضًا من الحاكم العسكري في الناصرية إرسال معاونٍ جرّاحٍ إلى الشطرة[٢].

وعلى الرغم من أنّه لا وجود لبديلٍ غير المؤسّسات الصحيّة التي أنشأها المحتلّون في مدن البصرة والعمارة والناصرية وقصباتها، وإقبال المواطنين عليها، إلّا أنّهم بدأوا يعزفون عنها، وبدأت أعدادهم تتناقص منذ عام ١٩١٧؛ وذلك إثر فرض السلطات المحتلة ضريبةً نقديةً على الدواء والعلاج فيها، ممّا قلّل من قيمة الخدمات التي تقدّمها، فضلًا عن أنّ أغلب المستوصفات كانت تشكو بصورةٍ خاصةٍ من قلّة عدد العاملين فيه، وضعف في كفاءتهم، فضلًا عن قلّة في الوسائل الطبيّة اللازمة للعلاج، مضافًا إلى عدم ملاءمة أغلب بناية المستوصفات لتكون بنايات صحية[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ سياسة المسؤولين في الدائرة الصحية، اتّسمت

---

١. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٧٣.

٢. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، ص١٢٧.

٣. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٩٧.

بالتشدد في تنفيذ التعليمات الصحية والمبالغ في تطبيقها، لمنع انتشار الأمراض بين صفوف قواتها، وصل بعضها إلى أثارت مشاعر العراقيين [١]، كما أنّها مارست نوعًا من التمييز فيما يتعلّق بمعالجة المرضى في المستوصفات والمستشفيات البريطانية، وتمثّل ذلك بتقديم الأجانب على العراقيين في المعالجة الطبية كما كانت تفضّل البريطانيين على غيرهم من الأوربيين والهنود [٢].

وعلى الرغم من هذه الاحتياطات والتشدّد في الإجراءات الصحية، التي سارت مع التدابير الوقائية لتحسين الصحة وإشاعة النظافة، إذ استخدمت المراحيض والمحارق وتفتيش المجازر والأسواق وشن حملة على الذباب والفئران، وترتيب جمع القمامة من الشوارع، إلّا أنّها لم تنجح بإيقاف انتشار كثيرٍ من الأمراض والأوبئة التي وفدت مع القوات البريطانية، إذ سجّل في البصرة وحدها ٥١٤ إصابة بوباء الطاعون خلال سنوات الاحتلال، وتوفي ما لا يقلّ عن نصفهم [٣].

ويبدو أنّ سبب ضعف الخدمات الصحية كان ناتجًا عن قلّة المؤسّسات الصحيّة بالنسبة لأعداد السكان، وقلّة العاملين فيها، إضافة إلى قلّة كفاءتهم، فضلًا عن قلة التخصيصات المالية، إذ بلغت نفقات الخدمات الصحية لعام ١٩١٦-١٩١٧ (٨٧،١٨٠) روبية من مجموع النفقات العامة البالغة (٣،١٦٣،٢٠٠) روبية، فيما بلغت تخصيصات عام ١٩١٧ - ١٩١٨ (١٣٩،٨٨٧) روبية من

١. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص٨٩.

٢. العرس، عمار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م، ص ٧٣.

٣. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨، ص٦٠؛ المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٥٧.

مجموع (١٠،٠٢٨،٢٨٦) روبية[١].

ويتّضح مما تقدّم أنّ قوات الاحتلال البريطاني لم تكن جادةً في وقاية الشعب العراقي وعلاجه، إلّا بقدر المحافظة على سلامة أفراد قواتها، وتجنّبهم انتقال العدوى للأمراض الفتّاكة، فضلًا عن أنّها رأت في الجانب الصحي أفضل وسائل الإعلام وأسرعها بالوصول إلى المواطنين، وكسب ودّ الأهالي رغم تواضع ما تقدِّمه من خدماتٍ صحية؛ لأنّهم كانوا محرومين منها في العهد العثماني، وما يحدث يعطيهم انطباعًا جيدًا على وجود الاحتلال البريطاني.

ثانيًا: التعليم

على الرغم من الخطط العثمانية في العراق للنهوض بالواقع التعليمي[٢]، فإنّه لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، فقد كان التعليم نظريًا لا تطبيقيًا؛ الأمر الذي عكس حالةً من الفوضى، فضلاً عن قلة المدارس والكوادر التعليمية، كذلك إرهاق الطلاب بكثرة الدروس وباللغة التركية، كما اقتصرت هذه المدارس على مراكز المدن فقط[٣]، كما كان هناك ثلاثة اتجاهات للتعليم، الاتجاه الأول: الاتجاه الرسمي الذي تبنّته الدولة، وهو اتجاهٌ عكس سياسة سلطات الاحتلال العثماني الطائفية تجاه أبناء الشعب العراقي من المذهب الشيعي، إذ اقتصر التعليم في المدارس

١. الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي – ام – كريستجي) ١٩١٦ – ١٩١، ص ٧٧٩–٧٨٠.

٢. للتفاصيل حول التعليم في العهد العثماني ينظر: التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ –١٩١٨، ص ٣٥٨ – ٣٦٢؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩–١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٣١ – ١٠٨.

٣. الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي – ام – كريستجي) ١٩١٦ – ١٩١٧، ص ٧٢٨.

الحكوميّة على أبناء المذاهب (السنّية)، ممّا دفع أبناء المذهب الشيعي إلى اللجوء لرجال الدين لتعليم أبنائهم؛ إذ يقتصر هذا التعليم على القراءة والكتابة وتعليم القرآن، وهو يمثّل الاتجاه الثاني[١]، أمّا الاتجاه الثالث، فتمثّل بالمدارس الأجنبيّة أو مدارس الطوائف من غير المسلمين، وينحصر تعليمها بالتعليم الابتدائي فقط[٢].

إنّ سياسة سلطات الاحتلال العثماني الطائفية، وعدم كفاءة المعلِّمين الأتراك، إضافة إلى قلّة المدارس الرسمية واقتصارها على أبناء المدن من الأثرياء، جعل التعليم متخلّفًا كثير في العراق.

وعندما فرضت القوات البريطانية سيطرتها على البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ لم يكن في البصرة سوى دار للمعلمين، ومدرسة ثانوية في البصرة، وثلاث مدارس ابتدائية، واحدة في البصرة، وواحدة في العشار، وأخرى في أبي الخصيب، كما كان هناك مدرسة ابتدائية في الدعيجي تتولّى الإنفاق عليها سابقًا دائرة الأملاك السنية، فضلًا عن عدد من الكتاتيب[٣]، وإلى جانب هذه

---

١. السامرائي، أحمد محمود علو مهدي، أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢٠، ص٣٤٧.

٢. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٣٣.

٣. الكتاتيب: وهي نوعٌ من المدارس التي انتشرت في الدولة العثمانية ومنها الأراضي العراقية، وكانت تُعرف باسم مدارس الصبيان (صبيان مكتبلري)، وغالبًا ما توجد ملاصقة للمساجد أو مستقلة عنها في مبانٍ مشيدة لهذا الغرض أوكل إليها مهمة تحفيظ آيات القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة وضبط الأخلاق، ولم يقتصر التعليم في الكتاتيب على الذكور فحسب، بل أوكل إلى بعض النسوة (الملايات) مهمة تدريس الفتيات مع شيء من الاختلاف في طريقة التدريس، إذ كانت الفتيات يتلقين دروسًا في الأشغال اليدوية والمنزلية، فضلًا عن الدروس الدينية، وكانت الدراسة تبدأ في سن السادسة، ولم تكن مدة الدراسة محددة، بل تعتمد على نباهة الصبي ومقدرته على حفظ القرآن وسرعة تعلّمه القراءة والكتابة. لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩–١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٣٣.

المدارس كانت هناك المدارس الأجنبية، وهي المدرسة الأمريكية، والتي تولّى إدارتها جون فان أيس، ومدرسة البرت التي يديرها الإباء الكرمليين، ومدرسة الكلدان، ومدرسة الاليانس اليهودية، والمدارس المتحدة الكاثوليكية، وهي مدارس اللاتين والأرمن والكلدان[١].

إذ كانت المدارس الحكومية بصورةٍ عامةٍ مغلقةً والتدريس فيها معطلًا، حيث غادر معلموها المدينة هربًا من الحرب، وانسحب بعضهم الآخر مع القوات العثمانيّة المنسحبة من البصرة، كما تعرّضت أغلب أبنيتها إلى الهدم والتخريب، ونهبت أثاثها[٢].

لم يهتم المحتلّون بالجانب التعليمي، لا سيّما أنّها وجدت حالة المدارس يُرثى لها؛ إذ كانت تعاني نقصًا شديدًا في اللوازم والكتب والأثاث، ويتطلّب إصلاحها مبالغ كبيرة، في الوقت الذي لم تكن فيه سلطات الاحتلال مستعدّةً للإنفاق على هذه المدارس[٣]؛ لذلك لم يكن للتعليم نصيب في الإدارة المدنية التي أسّستها سلطات الاحتلال عقب سيطرتهم على البصرة، بل عُدّ من الأمور الثانوية، ويشير إلى ذلك السر أرنولد ولسن (Arnold Talbot Wilson) بقوله: «إنّ التعليم يجب أنْ يؤجّل لحين بلوغ أهدافنا العسكرية»[٤].

ومن أجل تجميل صورتها أمام المجتمع الدولي، ولكي لا يُقال عنها بأنّها تهمل التعليم وتتخلّى عنه، كلّفت سلطات الاحتلال هنري دوبس(Henry

١. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٦٠ - ٣٦١.
٢. حضارة العراق، ص٣٠٢.
٣. الكعبي، جاسم محمد شغيث، أوضاع التعليم في العمارة ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٩، ص ١٨.
٤. سر أرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ١\١٦٥.

Dobbs) بدراسة قضايا التعليم، بوصفه جزءًا من دائرة الواردات التي يشرف عليها [١]، وقد أوعزت إليه بضرورة الإفادة من الخبرة التعليميّة لجون فان أيس مدير المدرسة الأمريكيّة في وضع الخطوط الرئيسة لسياسة بريطانيا التعليميّة في المناطق المحتلة[٢].

وبعد دراسته لواقع المدارس العثمانيّة في ولاية البصرة، قدم ملاحظاته حول التعليم في مذكرةٍ رفعها إلى الحاكم العسكري العام في ١٥ شباط ١٩١٥، انتقد فيها السياسة التعليميّة العثمانيّة، مشيرًا إلى أنّ معظم المعلّمين كانوا من الأتراك، وهم أناسٌ ذوو أخلاقٍ سيّئةٍ، تُدفع لهم أجورٌ عاليةٌ لا تتناسب مع مؤهّلاتهم، ومدّة دوامهم لا تتجاوز الساعتين يوميًا، أمّا بالنسبة لبنايات تلك المدارس، فوصفها بأنّها غير صحّيةٍ وقذرة، فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسة في تردّد الأهالي في إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس[٣].

وقد اقترح هنري دوبس(HenryDobbs) بضرورة الحذر الشديد من تأسيس نظامٍ جديدٍ للمعارف خوفًا من الأخطاء التي ارتُكبت في الهند، إذ لا يمكن إنشاء تعليمٍ عالٍ من دون أساسٍ متينٍ من التعليم الابتدائي والثانوي، كما يجب حلّ مشكلة قلّة المؤهَّلين للتعليم الحديث، من خلال الاهتمام بأعداد المعلّمين، عن طريق التعاون مع البعثة التبشيريّة الأمريكيّة، وتقديم منحٍ ماليةٍ لها، كي تهيّئ

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٣٤؛ التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٦١.

٢. لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص ١٠٩.

٣. الكعبي، جاسم محمد شغيث، اوضاع التعليم في العمارة ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٩، ص ١٨ - ١٩.

صفوفًا لأعداد المعلمين، كما تُعطي منحةً ماليةً أيضًا إلى المعلمين المتدرّبين لجذب المواطنين لها، ولسدّ حاجة الدوائر الحكومية من الموظفين المحلّيين تُفتح مدرسة أو مدرستان ابتدائيتان[١]، على أنْ يكون التدريس باللغة العربية وإلى جانبها اللغة الإنكليزية، وفرض ضريبة على كلّ طالبٍ بمقدار روبية واحدة مع إعفاء أبناء الفقراء الذين لا يستطيعون دفعها[٢].

وبناءً على تلك التوصيات، فقد سارت سلطات الاحتلال في مجال نشر التعليم ببطء شديد، واقتصر اهتمامها على المدن وأُهمل الريف إهمالًا تامًّا؛ إذ فُتحت في تشرين الأول ١٩١٥ مدرستان ابتدائيتان حكوميتان، الأولى في البصرة والثانية في أبي الخصيب، أمّا المناهج التي تدرّس فيها فقد سارت أول الأمر على تقديرات المدارس والمعلمين الذين يضعون مناهج دراسية اعتقدوا أنّها تلائم الأحوال والمستوى العلمي للطلبة، ممّا أدّى إلى كثرة المفردات وازدحامها، فضلًا عن أنّها كانت فوق مستوى الطلبة[٣].

كما تم في الأول من حزيران ١٩١٦ فتح مدرسة ثالثة في الزبير، وبذلك ضمت المدارس الثلاث في عام ١٩١٦-١٩١٧ (١٧٩) تلميذًا، و(١١) معلِّمًا، وبعد أن طلب أهالي قلعة صالح من معاون الحاكم السياسي (هيجكوك Hedgcick)، افتتحت لهم مدرسة ابتدائية في ١٦ حزيران ١٩١٦ إذ سُجّل فيها (٩٠) تلميذًا[٤]

١. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٦٢.

٢. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٣٧.

٣. الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي - ام - كريستجي) ١٩١٦ - ١٩١، ص ٧٣٢؛ العرس، عمار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م، ص ١٨٠؛ المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٣٦.

٤. حضارة العراق، ص٣٠٢؛ الكعبي، جاسم محمد شغيث، أوضاع التعليم في العمارة ١٩٢١-١٩٥٨،

وفي عام ١٩١٧ تشكّلت (دائرة معارف البصرة) من مجلس يدعى (مجلس المعارف)، وضمّ في عضويته ممثلًا عن أهالي البصرة، وآخر من دائرة الواردات، وثالثًا عن المدرسة الأمريكية في البصرة، واختير جون فان أيس لرئاسة المجلس، لمعرفته بأحوال سكان البصرة وخبرته في مجال التعليم، فضلًا عن تعاونه مع سلطات الاحتلال، وتولّى المجلس الإشراف على شؤون المعارف في ولاية البصرة[١].

وفي آذار من العام نفسه أُفتُتحت مدرسةٌ ابتدائيةٌ في الناصرية، وقد كان عدد طلابها (٥٠) تلميذًا، وفي العام نفسه أُفتُتحت مدرسةٌ ابتدائيةٌ في سوق الشيوخ أيضًا، وكان عدد التلاميذ المسجّلين فيها (٥٦) تلميذًا[٢]، وفي منتصف عام ١٩١٧، تم افتتاح مدرسةٍ ابتدائيةٍ في القرنة بلغ مجموع تلاميذها (٢٠) تلميذًا[٣]، في حين شهد العام التالي افتتاح عددٍ من المدارس الرسميّة في كلٍّ من المدينة، وسوق الشيوخ، وعلي الغربي[٤].

أمّا التعليم الثانوي والنسوي، فلم يحصل على اهتمام سلطات الاحتلال؛ إذ بقي التعليم الثانوي محصورًا بمدارس البعثة التبشيريّة الأمريكيّة، كما تم عام ١٩١٧ فتح صف ثانوي في مدرسة أبي الخصيب الابتدائية، أمّا التعليم النسوي، فقد اقتصر على بعض المدارس الأهلية والأجنبية، منها: المدرسة الأمريكية

رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٩، ص ١٨ – ١٩.

١. الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي – ام – كريستجي) ١٩١٦ – ١٩١، ص ٧٣٣؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩–١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص ١١٦.

٢. حضارة العراق، ص٣٠٢.

٣. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ –١٩١٨، ص ٣٦٢.

٤. لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩–١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص ١١٤.

(مدرسة الرجاء العالي)، حيث تولّت دوروثي(Dorothy) زوجة فان أيس إدارتها، حيث قدّمت لها سلطات الاحتلال منحةً ماليةً قدرها (١،٢٠٠) روبية سنويًا، فيما أُسست مدرسة أخرى للبنات بأشراف الراهبات الكرمليّات[١]، وسُمح للصبيان الصغار بالدوام فيها، في حين نُظِّمت الدراسة في المدرسة الابتدائيّة في القرنة بشكلٍ يسمح بمشاركة البنات في المدرسة، إذ فُتح صفٌّ لدوام البنات والصغار، أما الأولاد الكبار، فيسمح لهم بالدوام بعد الظهر، كما أنشأت الطائفة اليهوديّة مدرسةً ابتدائيةً للبنات في البصرة[٢].

أمّا التعليم الديني، ورغم الظروف الصعبة، فإنّه لم يتلاشَ، بل تولّت دائرة الأوقاف الأشراف على المدارس الدينيّة البالغ عددها (٤) مدارس، موزعةً في البصرة، والعشّار، وناحية (السيبة) التابعة لقضاء ابي الخصيب، أعقبها افتتاح مدرسةٍ مماثلةٍ في محلّة المشراق سنة ١٩١٨[٣].

وعلى المستوى العام للتعليم في ولاية البصرة، فقد كان يعاني من الإهمال وعدم الاهتمام الجدي في النهوض بالواقع التعليمي في الأراضي المحتلة.

---

١. رهبنة الكرمل: وهم طائفة من أتباع الكنيسة الكاثوليكة تأسست من مجموعة من الرهبان في القرن الثالث عشر الميلادي، وجاءت التسمية نسبةً إلى جبل الكرمل في فلسطين مكان تأسيس هذه الطائفة، ويتميز أتباعها الرهبان بقضاء أغلب حياتهم داخل الدير، ويقضون أغلب يومهم في الصلاة والتأمّل، وتتميز الراهبات الكرمليات بملابسهن الطويلة البُنية مع غطاء رأس أسود. الموسوعة العربية المسيحية http://www.christusrex.org/www1/ofm/1god/ordini/karmel/index.htm

٢. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، ص ٣٦٧؛ الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي - ام - كريستجي) ١٩١٦ - ١٩١، ص ٧٣٢.

٣. لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص ١١٦.

ومن الجدير ذكره أنّ سلطات الاحتلال اتبعت في سياستها التربويّة سياستها المقيتة المتمثّلة في فصل مجتمع الريف عن المدينة، إلى حدّ التخطيط لإيجاد مدرسةٍ داخليةٍ خاصّة لأبناء مشايخ العشائر على طراز مدرسة (غوردن كوليدج Gor-donCollege) [١] في الخرطوم، أو كليات الرؤساء (العشائرين) في الهند[٢].

ويبدو أنّ عدم الاهتمام بقطاع التعليم انعكس سلبًا على التخصيصات المالية لهذا القطاع، فقد كانت التخصيصات المحدّدة لا تكفي إلّا لتأسيس عددٍ قليلٍ جدًا من المدارس، ففي سنة ١٩١٥-١٩١٦ لم يُنفَق على المعارف سوى ٦٥٠٠ روبية، أي ما يعادل ٤ , ٠٪ من مجموع مصروفات الدوائر المدنية الأخرى البالغة ١،٦٢٢،٣٤٤ روبية، في حين بلغت نفقات المعارف في السنوات ١٩١٦-١٩١٧ مبلغ ٢٣،٥٣٠ روبية وفي ١٩١٧-١٩١٧ مبلغ ٣٥،٥٠٠ روبية[٣].

ومما تقدّم يتّضح لنا بأنّ سلطات الاحتلال لم تهتم بقطاع التعليم، ولم تكن جادةً في مسعاها من أجل النهوض بالواقع العلمي لأبناء المناطق المحتلة، إلّا بقدر ما كانت تحتاجه من إعداد موظّفين محليين، يساعدونها في إدارة حكم

---

١. مدرسة غوردن كوليدج Gordon College: أُنْشِأَت في السودان بناء على اقتراح اللورد كتشنر عند تسلمه الدرجة الفخرية من جامعة أدنبرة عام ١٨٩٩، تخليدًا لذكرى الجنرال تشارلز جورج غوردون، في ٨ تشرين الثاني ١٩٠٢. وكانت في البداية بمستوى مدرسة ابتدائية ثم طبق نظام الدراسة الثانوية بعد المرحلة الابتدائية في العام ١٩٠٥، وبعد عام أنشأ قسم لتخريج معلمين للمدارس الأولية تمتدّ فترة الدراسة فيه لمدة أربع سنوات بعد الابتدائي؛ وبذلك أصبحت كلية غوردون متخصّصة في إعداد الإداريين والفنيين والمعلمين للعمل بخدمة الحكومة. https://www.britannica.com/place/Gor-don-Memorial-College

٢. حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ١/١٢٠.

٣. لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص ١٢٥.

العراق، كما أنّها عملت على تغييب التعليم في الريف العراقي بغية إبقائه بعيدًا عن التنوير والاندماج في الحياة الحديثة، من أجل تعزيز سلطة الشيوخ والنظام الإقطاعي الذي أكدت عليه قوانين الاحتلال، خاصة أنّ هذا النظام لا يتمّ إلّا في مجتمعٍ متخلّفٍ علميًّا، وبعيدٍ عن الحضارة.

ويبدو أنّ سلطات الاحتلال البريطاني، لم تكن قد خطّطت مسبقًا للإدارة المدنية في العراق؛ لذلك لجأوا إلى استخدام نظامٍ آني مزيجٍ من النظام العثماني والهندي، يُدار مباشرة من قبل الموظّفين البريطانيين عسكريين كانوا أم مدنيين، وذلك من أجل السيطرة المباشرة على العراق، وتحويله إلى مستعمرةٍ خاضعةٍ إلى حكومة الهند البريطانية، ومرتبطةٍ بها اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا.

الخاتمة

بعد استعراض بعد استعراض وتحليل الإدارة الاقتصاديّة والمدنيّة في العراق خلال فترة الاستعمار البريطاني (١٩١٤-١٩١٨)، يتضح أنّ هذه المرحلة شكّلت نقطة تحوّلٍ مهمّة في تاريخ العراق الحديث؛ فقد فرضت الإدارة البريطانية نظامًا إداريًّا يستهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجيّة، ممّا أدى إلى تغييراتٍ جوهريةٍ في الهيكل الإداري والاقتصادي، وكذلك في قطاعات الصحّة والتعليم.

اتّسمت سياسات الاحتلال البريطاني بإعادة تشكيل المؤسّسات الإداريّة وفق رؤيةٍ استعماريةٍ تهدف إلى تعزيز السيطرة المركزيّة. فقد أولت الإدارة البريطانيّة اهتمامًا كبيرًا لاستغلال الموارد العراقيّة لتلبية متطلباتها الحربيّة والاقتصاديّة، وهو ما انعكس سلبًا على القطاعات الإنتاجية التقليدية، لا سيّما الزراعة والتجارة، وأسفر عن تشوّهٍ في بنية الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلّق بالسياسة المالية، التي تُعد من الركائز الأساسية للإدارة المدنية للاحتلال البريطاني، فقد ركّزت على فرض الضرائب كأداةٍ للسيطرة على الاقتصاد العراقي واستغلال موارده؛ لذا، أُنشئت دائرة الواردات للإشراف على الشؤون الماليّة، وشهدت الضرائب تنوعًّا وازديادًا ملحوظًا بعد بسط القوات البريطانيّة سيطرتها على البلاد. كما لجأت الإدارة البريطانيّة إلى استغلال العمالة العراقيّة من خلال نظام السخرة، حيث أُجبر عشرات الآلاف من الفلاحين على العمل في مشاريع مختلفة تحت ظروفٍ قاسيةٍ وغير إنسانية.

أمّا على الصعيد الصحي، فقد استمرت معاناة السكّان في ظلّ الاحتلال البريطاني، فعلى الرغم من اهتمام الإدارة المدنيّة البريطانيّة بتطوير خدمات النظافة

والرعاية الصحيّة، فإنّ ذلك كان يهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على صحّة القوات البريطانية. وقد أُنشئت بعض المستشفيات والمستوصفات، لكنهّا عانت من نقصٍ في الإمكانات والكوادر الطبيّة، ممّا يدلّ على أنّ الاحتلال لم يكن جادًّا في تحسين الأوضاع الصحيّة للسكّان المحليين إلّا بالقدر الذي يخدم مصالحه.

وفيما يخصّ قطاع التعليم، فقد بقي متخلّفًا وضعيفًا خلال فترة الاحتلال؛ إذ عانى من قلة المدارس والكوادر التعليمية. ولم تُبدِ السلطات البريطانية اهتمامًا فعليًا بتطوير التعليم، إذ عدّته مسألةً ثانويةً، ولم تسعَ إلى تحسينه إلّا بالقدر الذي يلبي حاجتها إلى موظفين محليين لخدمة إدارتها.

وفي الختام فإنّ تجربة الاستعمار البريطاني في العراق لم تكن مجرد محلة انتقالية، بل كانت ذات تأثيرٍ عميقٍ على مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي، وتفاقم المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في العراق.

المصادر

اولًا: الرسائل والأطاريح الجامعيّة

١. البياتي، فلاح محمد خضير، أساليب السياسة البريطانيّة في العراق ١٩١٧ - ١٩٢٠، جامعة بابل ، كليّة التربية الأساسيّة، ٢٠٠٩ .
٢. الحسيناوي، إيناس جبار سعيد، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٢
٣. الساعدي، محمد حسين زبون، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠.
٤. الشجيري، عدنان هرير جودة، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥.
٥. العرس، عمّار عبد الرضا ماهود، الأوضاع الصحّية في لواء العمارة ١٩٢١ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣ م.
٦. العكيدي، عمّار يوسف عبد الله عويد، السياسة البريطانيّة تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربيّة، جامعة الموصل،٢٠٠٢.
٧. الكعبي، جاسم محمد شغيث، أوضاع التعليم في العمارة ١٩٢١- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٩.
٨. لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامّة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣.
٩. محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقيّة العربيّة وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٠.
١٠. المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨

ثانيًا: الكتب العربيّة والمعرّبة

١١. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ -١٩١٨، بغداد،

.١٩٧٩
١٢.حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٥.
١٣.سر ارنولد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، تقديم علاء نورس، بغداد، ط٢ ،١٩٩١.
١٤.السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني١٩٠٨-١٩١٨، لبنان، ط١، ٢٠٠٦.
١٥.الطاهر، عبد الجليل، العشائر العراقية، بغداد، ١٩٧٢.
١٦.الطاهر، عبد الجليل، العشائر والسياسة، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، د. ت.
١٧.عادل علي عبيد، من احداث عامي ١٩١٨ - ١٩١٩، بغداد، ١٩٨٤.
١٨.العطية، غسّان، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، لندن،١٩٨٨.
١٩.علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ٢٠٠٨.
٢٠.العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨، النجف الأشرف، ط١، ٢٠٠٨.
٢١.فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩.
٢٢. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ط١، ٢٠١٠.

ثالثًا: البحوث المنشورة

٢٣.الزيادي، محمد صالح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي (سي- ام- كريستجي) ١٩١٦ - ١٩١٧، مجلة آداب البصرة، ع ٦٣، م ٢ ، ٢٠١٢.
٢٤.السامرائي، أحمد محمود علو مهدي، احوال العراق الاجتماعيّة في ظلّ الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، م ١٦، ع ٩، ايلول ٢٠٠٩.
٢٥.عبد ربه سكران، عشائر البصرة والإدارة العسكرية البريطانية أثناء الاحتلال عامي ١٩١٦ -

١٩١٨، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد ١٣، ع٥، ٢٠٠٦.
٢٦. الموسوعة العربيّة المسيحيّة
www.christusrex.org/www1/ofm/1god/ordini/karmel/index.htm